معايير المحاسبة الدولية

المحاضرة الثانية

إعداد: أ. زين العابدين عبد الحميد

معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية

يهدف المعيار إلى بيان أساس عرض البيانات المالية ذات الغرض العام من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع بيانات مماثلة لنفس المنشأة في فترات سابقة أو مع بيانات منشأة أخرى من خلال تحديد عدة اعتبارات لعرض البيانات المالية وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها، وتشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية ما يلي:

١- قائمة المركز المالي في نهاية الفترة.

٢- قائمة الدخل الشامل للفترة.

٣- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة.

٤- قائمة التدفقات النقدية للفترة.

٥- الإيضاحات، وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية.

الاعتبارات العامة:

١- **العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية:** وذلك من خلال عرض صادق لأثار المعاملات والظروف والأحداث وفقاً للتعاريف ومعايير الاعتراف فيما يخص الأصول والالتزامات والايرادات والمصاريف المبينة في إطار المفاهيم. وفي حال عدم الامتثال لمطلب معين في المعايير يجب على الإدارة الإفصاح عن ذلك وتحديد المعيار الذي لم تلتزم به والمعالجة التي يطلبها والسبب في عدم التزامها فيه.

٢-**فرضية استمرارية المنشأة:** عند إعداد البيانات المالية فعلى الإدارة تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية من خلال أخذ المعلومات المتوفرة في المستقبل القريب والتي يجب أن تكون ١٢ شهر من تاريخ إعداد التقارير المالية.

مثال: في تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ صدر قرار بتصفية الشركة خلال ١٨ شهر القادمة وقررت المنشأة أن تعد قوائمها المالية على فرضية الاستمرارية على اعتبار أن المنشأة تعتمد على ١٢ شهر فقط في تقييم الاستمرارية.. هل يعتبر قرار المنشأة صحيح؟

الجواب: لا يعتبر قرار المنشاة صحيح لأنها علمت خلال فترة ١٢ شهراً أنها ليست مستمرة في أعمالها بغض النظر عن الفترة اللازمة لإنهاء متطلبات التصفية.

٣-**أساس الاستحقاق المحاسبي:** يجب على المنشأة إعداد البيانات المالية وفق أساس الاستحقاق المحاسبي.

٤-**عدم التقاص:** أي عدم إجراء تقاص بين بين الأصول والالتزامات أو الدخل والمصاريف ما لم تقتضي المعايير ذلك لأن التقاص يقلل من قدرة المستخدمين من فهم العمليات والأحداث.

إن قياس الأصول مخصوم منها المخصصات مثل مخصص ديون مشكوك فيها من المدينين لا يعتبر تقاص.

٥-تكرار إعداد التقارير: تعرض المنشأة بياناتها لمدة سنة ولا تمنع المعايير أن تعرض المنشأة بياناتها لمدة تزيد أو تقل عن سنة ولكن يجب أن تفصح عن ذلك السبب وحقيقة أن المبالغ المعروضة ليست مقارنة بشكل كامل.

٦-اتساق العرض: تحتفظ المنشأة بعرض وتصنيف البنود في البيانات المالية من فترة إلى أخرى بنفس العرض.

٧-يجب على المنشأة أن تضمن بياناتها المالية مايلي:

*اسم المنشأة معدة التقرير أو أي وسائل تعريفية أخرى أو أي تغير في تلك المعلومات من نهاية التقارير السابقة.

*مقر الشركة، شكلها القانوني، بلد تأسيسها، عنوان مكتبها المسجل، المكان الرئيسي للأعمال.

*وصف لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسية.

*عمر الشركة إذا كان محدد.

*اسم الشركة الأم أو فيما إذا كانت البيانات المالية تخص شركة مفردة أو مجموعة من الشركات.

*تاريخ انتهاء فترة إعداد التقارير والفترة التي تغطيها البيانات المالية.

* عملة العرض وفقاً للمعيار IAS 21.

بيان المركز المالي للمنشأة

يجب أن يشمل المركز المالي ما يلي:

١-**الأصول المتداولة** (نقد في الصندوق ولدى المصارف – ذمم مدينة – مخزون – مصاريف مدفوعة مقدماً– إيرادات مستحقة.....) فمتى يتم اعتبار الأصل متداول:

-يتوقع أن تحقق قيمة للأصل أو تنوي الشركة بيعها خلال الدورة التشغيلية

-يحتفظ بالأصل لأغراض المتاجرة.

– يتوقع أن تتحقق قيمته خلال ١٢ شهر بعد فترة إعداد التقارير المالية.

٢-**الأصول غير المتداولة** (مشاريع قيد التنفيذ -موجودات ثابتة– موجودات غير ملموسة–.....).

٣-**الأصول غير الملموسة** (حقوق الامتياز – شهرة المحل– حقوق الاختراع – حقوق التأليف).

٤-**الالتزامات المتداولة** (الدائنين – أوراق دفع – مصروف مستحق -ايراد مقدم– أقساط دين طويل الأجل مستحقة) فمتى يتم اعتبار الالتزام متداول:

-يتوقع أن تسديد الالتزام خلال الدورة التشغيلية

-يحتفظ بالالتزام لأغراض المتاجرة.

– يستحق قيمته خلال ١٢ شهر بعد فترة إعداد التقارير المالية.

٥-**الالتزامات غير المتداولة:** (قروض طويلة الأجل – السندات – الاستثمارات).

٦-**حقوق الملكية:**(رأس المال – جاري الشركاء – الأرباح المتبقية).

-يسمح للمنشأة بعرض بعض الأصول والالتزامات باستخدام تصنيف متداول أو غير متداول وعرض بعضها حسب السيولة إذا كانت طريقة العرض تقدم معلومات موثوقة وأكثر ملائمة.

-بالنسبة للشركات المالية (المصارف- شركات التأمين) يتم عرض الأصول والالتزامات من حيث السيولة (نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي- أرصدة لدى المصارف- موجودات مالية للمتاجرة- موجودات مالية متوفرة للبي).

-تجزئة المخزون: بضاعة جاهزة- تحت التصنيع- لوازم الإنتاج وسيتم شرحه في IAS2.

-توزيع حقوق الملكية بشكل منفصل: (رأس المال – علاوة الإصدار- الاحتياطات).

مثال: في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغت الفترة الزمنية لاستحقاق قرض (١٨) شهر وتبلغ الدورة التشغيلية العادية للشركة (١٢) شهر.

المطلوب: تصنيف القرض إما متداول أو غير متداول للبيانات المعدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

١-حالة عدم وجود حدث إضافي لما سبق: يصنف أنه التزام غير متداول.

٢-انتهاك المنشأة لحكم من أحكام القرض وأصبح قبل فترة إعداد التقارير المالية مستحق عند الطلب وفي ٢٠٢٣/١/٣ أعلن المقرض عدم استخدامه الحق الناتج عن الانتهاك: يصنف القرض على أنه التزام متداول.

ثانياً:

قائمة الدخل الشامل	
الايراد	X
تكلفة المبيعات	(X)
مجمل الربح	X
تكاليف التوزيع	(X)
مصاريف إدارية	(X)
مصاريف أخرى	(X)
الربح قبل الضريبة	X

ثالثاً:

بيان التغيرات في حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	X	
الاحتياطيات	X	
الأرباح المدورة	X	
المبلغ التراكمي للدخل الشامل الأخر الذي لن يتم إعادة تصنيفه إلى ح/ أ خ	X	
المبلغ التراكمي للدخل الشامل الأخر الذي يمكن إعادة تصنيفه إلى ح/ أ خ	X	
إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم		X
حقوق الأقلية		X
إجمالي حقوق الملكية		X